جردة 2022

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

لماذا تأخر ترسيم الحدود البحريّة مع البلدين؟ أسس التفاوض مع قبرص وضِعت... وسوريا تريّثت

بعد انتهاء الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية، بدأ البحث في ترسيم الحدود البحرية الشمالية مع سوريا وقبرص. واعلن وزير الخارجية عبدالله بوحبيب بدء التفاوض مع ادارة جنوب قبرص "الرومية" في شأن ترسيم مناطق الصلاحية البحرية، فيما قام وزير خارجية قبرص نيكوس كريستودوليديس بزيارة لبنان والتقى رئيس الجمهورية ميشال عون واتفقا على ترسيم الحدود

بعد لقاء الوفد القبرصي مع الرئيس عون قال نائب رئيس مجلس النواب الياس بوصعب: "تم الاتفاق مع قبرص على تعديل الحدود البحرية الجنوبية بين البلدين، وفق الخط 23 الجنوبي. لكن لبنان لن ينهي ملف ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، الا بعد التفاهم مع سوريا". واشار الى نقاط عدة كانت عالقة بين لبنان وقبرص (الرومية) في موضوع الترسيم البحري "اذ كان هناك اختلاف في وجهات النظر في السابق، ووضعت اتفاقية لكنها لم تبرم".

من جهته، قال المسؤول القبرصي: "لا مشكلة لا يمكن حلها بيننا، ومسألة الترسيم ليست بهذه الصعوبة".

ووفق ما صدر رسميا وقتها، فان المفاوضات بين سوريا ولبنان من جهة، ولبنان وقبرص من جهة اخرى، كانت ستجري مباشرة بين الدولتين من دون الحاجة الى وسيط، نظرا الى وجود علاقات ديبلوماسية يقيمها لبنان مع الدولتين القبرصية والسورية. وقد تم التوصل مع الوفد القبرصي الى صيغة اتفق على تنفيذها "وفق الاجراءات القانونية المتبعة والمتعلقة بتعديل الحدود البحرية وفق المرسوم 6433، واعتماد النقطة 23 جنوبا".

كذلك اجرى الرئيس ميشال عون اتصالا هاتفيا بنظيره السوري بشار الاسد، واستعرض معه العلاقات بين البلدين، ورغبة بيروت في بدء مفاوضات مع دمشق لترسيم الحدود البحرية شمال لبنان، وذلك استكمالا لترسيمها جنوبا. وابدى الرئيس السوري استعداد بلاده لهذا الامر، على ان يتم لاحقا تشكيل وفدين من البلدين لبدء التفاوض.

لكن بعد زيارة الوفد القبرصي الى لبنان، كلف رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي وزير الاشغال العامة والنقل علي حمية التفاوض مع سوريا وقبرص في شأن استكمال عملية ترسيم الحدود، لكن تم تجميد العملية بعد نهاية ولاية الرئيس عون بسبب عدم وجود رئيس للجمهورية وحكومة جديدة تتولى التفاوض مع الدول، علما انه تم وضع الاسس اللازمة للتفاوض مع قبرص، فيما تريثت سوريا في استقبال الوزير حمية فتريثت تاليا حكومة لبنان في تحريك الملف مع سوريا الى حين تشكيل حكومة جديدة. ضم الوفد اللبناني الى المفاوضات مع سوريا نائب رئيس مجلس النواب الياس بوصعب وزير الخارجية عبدالله بوحبيب وزير الاشغال علي حمية والمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم.

وقد اعلن وزير الاشغال العامة حمية في هذا السياق "ان لبنان لن يتسرع في ترسيم الحدود البحرية مع قبرص الرومية وسوريا، بل ستأخذ العملية وقتها للقيام بقراءة عملية ترضي كل الاطراف. ستتم مقاربة الامور بشكل هادئ مع قبرص (الرومية) وسوريا ولصالح جميع البلدان، وفق القوانين العالمية ووفق القانون اللبناني".

في الوقائع حول الموضوع، وقع لبنان وقبرص في 17 كانون الثاني 2007، اتفاقية حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة "بهدف توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون في ما بينهما لاستثمار الثروات النفطية".

وبحسب موقع الجيش اللبناني، استندت هذه الاتفاقية "الى القوانين المرعية في اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، وتم تحديد المنطقة الخالصة بين لبنان وقبرص على اساس خط الوسط". لكن بعد توقيع قبرص الرومية اتفاقية مع اسرائيل عام 2011، لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهما، اتهم لبنان قبرص بتجاهل ما تم الاتفاق عليه معه، مما ادى الى خسارته مساحة مائية تزيد على 860 كيلومترا مربعا من منطقته الخالصة التي تحتوي كميات كبيرة من النفط والغاز. اما بين لبنان سوريا، فتوجد منطقة بحرية متنازع عليها تبلغ مساحتها اكثر من 900 كيلومتر مربع، بحسب المعلومات الرسمية اللبنانية.

يتداخل البلوك رقم (1) السوري مع البلوكين (1) و(2) اللبنانيين، وكان الجانب السوري قد صادق على تلزيم البلوك (1) لصالح شركة كابيتال الروسية بموجب القانون رقم 10 بتاريخ 9 آذار 2021، مما اثار مشكلة مع لبنان، كون التلزيم حصل من دون ترسيم الحدود.

وبحسب الخبراء، تعد المنطقة البحرية الحدودية مع سوريا نقطة نزاع منذ عام 2011. فقد حدد لبنان منفردا النقطة الحدودية رقم (6) وابلغ عنها الامم المتحدة عام 2010، واعاد تصحيحها في عام 2011 بتثبيت النقطة رقم (7) وتم تبليغ الامم المتحدة. وبعدما رسم لبنان منفردا حدود منطقته الاقتصادية الخالصة الشمالية، عمدت سوريا الى القيام بالممارسة ذاتها لجهة ادعاء ملكية قسم من المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة للبنان. ولم تعترف بما سمته ترسيما احاديا من الجانب لبنان، لذا اقدمت عام 2014 على تقديم اعتراض في حق لبنان الى الامم المتحدة يفيد بأن الترسيم الذي اجراه لبنان عام 2011 يعنيه وحده ولا تعترف هي به، وان ما يعنيها هو القانون السوري رقم 10 فحسب، الذي تستند اليه لترسيم الحدود. كما ان طريقة ترسيم الجانب السوري لبلوكاته تتضارب مع الطريقة القانونية التي رسم بها لبنان حدوده البحرية مع الجانب السوري، بسبب الاختلاف في طرق الترسيم، مستندة في ذلك الى ان لبنان اعتمد في ترسيمه المعايير التي تقرها اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار، على خلاف سوريا التي لم توقع الاتفاقية مما انتج هذا التقاطع في البلوكات.

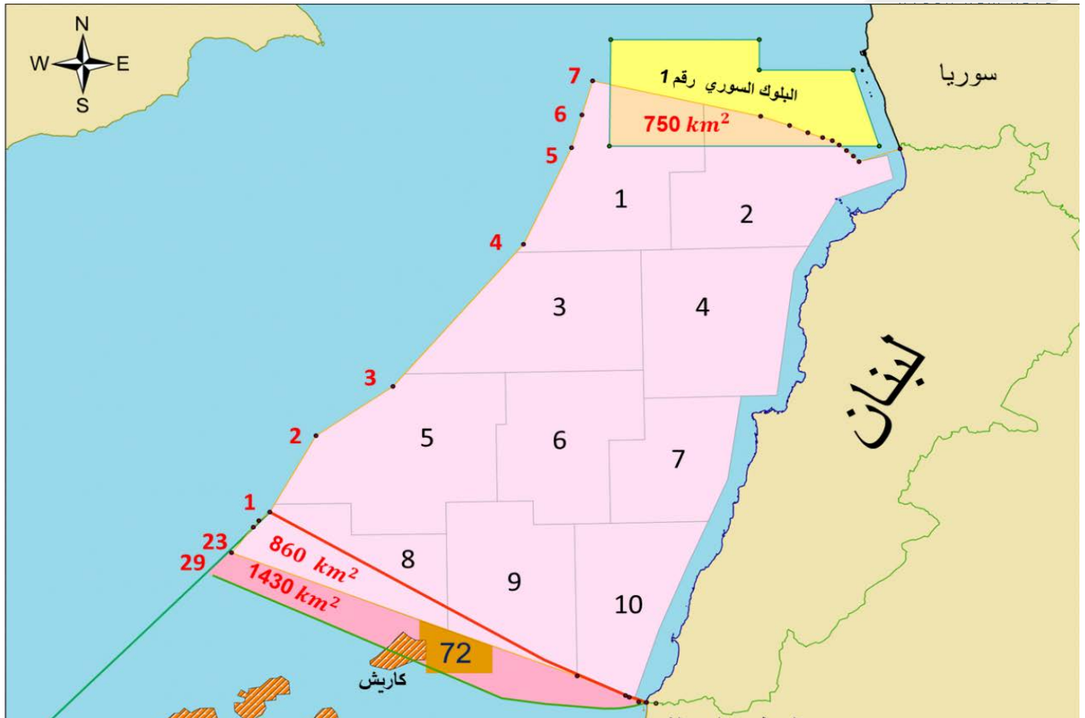

تبلغ مساحة البلوك (1) اللبناني 1928 كيلومترا مربعا، والبلوك (2) 1798 كيلومترا مربعا، اما المساحة المتداخلة بين لبنان وسوريا فتراوح بين 750 و1000 كيلومتر مربع، وهي ستتسبب في نزاع بين البلدين ما لم يتم التفاهم بينهما على معالجة المسألة.

وفق المعلومات المتوافرة لـ"الامن العام" عن الملف من جهات رسمية، فان اتفاق الترسيم مع قبرص غير نهائي ويشمل التفاوض حول الرقعة البحرية بين الخط 1 والخط 6، لكن بما يسمح بتعديله لاحقا حسب الاتفاق مع دول الجوار الاخرى، ومنها بطبيعة الحال سوريا والكيان الاسرائيلي. لكن المعيار الاساسي للترسيم وفق الموقف اللبناني المنطلق من القوانين الدولية هو الخط الوسطي المعترف به دوليا، اي نقاط الخط 23 و24 و25، ويشمل المكامن من 1 الى 7. هذا الخط الرابط بين الخط 23 والنقطة 6 لا مشكلة حوله مع قبرص، بل العكس هو لمصلحة لبنان.

كما تشير المعلومات الى "ان حل الموضوع مع قبرص يستلزم اتفاقا ثلاثيا، اي بين لبنان وقبرص واسرائيل نتيجة الخلاف بين قبرص واسرائيل، اذ بدل ان ينطلق الترسيم القبرصي الاسرائيلي من النقطة 23 تم من النقطة 1، كما يبقى الخط العمودي من الشمال الى الجنوب والذي من المرتقب تعديله بشكل طفيف من دون اي اشكالات، لاسيما ان العلاقات جيدة بين لبنان وقبرص".

ثمة آبار مشتركة ايضا بين لبنان وقبرص تفرض التوصل الى اتفاق لتقاسم المغانم. لذلك تستعجل قبرص ترسيم الحدود مع لبنان، ولا مانع لديها من التوصل الى اتفاق حول النقطة 26 اولا، على ان يتم لاحقا الاتفاق على النقطة 1 بعد حصول اتفاق ثلاثي بين لبنان وقبرص وسوريا على خط التلاقي بين الدول الثلاث، ومثل هذا الاتفاق يحتاج الى قرار سياسي كبير. لكن ثمة اشكالية تحول دون تمكن لبنان من بدء التفاوض مع سوريا وقبرص نتيجة الظروف السياسية التي يمر فيها. فقد سبق ان راسل لبنان سوريا منذ عام 2014 وحتى عام 2019 من اجل التفاوض، لكن الازمة السورية كانت في اوجها مما حال دون بدء التفاوض.

من اسباب تأخر التفاوض مع سوريا ايضا، انها وقعت على عقد مع شركة "كابيتال" الروسية للتنقيب عن النفط والغاز وانتاجهما في البلوك البحري رقم (1) الواقع في المنطقة الاقتصادية الخالصة لسوريا، في مقابل ساحل محافظة طرطوس والممتد حتى الحدود البحرية السورية - اللبنانية، بمساحة 2250 كيلومترا مربعا. وتبين الاحداثيات المذكورة في العقد، حدود البلوك الملزم الذي يتداخل كثيرا مع البلوكين (1) و (2) من الجانب اللبناني، اي ما يقارب 750 كيلومترا مربعا داخل الحدود البحرية اللبنانية.

وبسبب الظروف السياسية المعقدة في لبنان، تأخر التفاوض مع قبرص وسوريا حتى التوصل الى حل في لبنان ينتج انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة. وبحسب الخبراء المتابعين للملف، فان "ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وسوريا هو اسهل واسرع. ومن البديهي ان يكون كذلك لأن المفاوضات ستكون مباشرة بين الطرفين، وبالتالي سيتم التفاهم بينهما على قاعدة يصبح معها الترسيم سريعا. لكن يجب ايجاد الوقت المناسب، سواء على صعيد العلاقات بين البلدين او الاجواء السائدة في المنطقة".